الاحتمالات الإعرابية
دراسة تحليلية في كتاب التسهيل لابن جزي الكلبي

د.فاطمة محمد الأزهري
جامعة الفاتح - كلية اللغات
قسم اللغة العربية

الاحتمالات الإعرابية ، تحمل اللفظ لأكثر من وجه إعرابي ، ولقد تصفحت كتاب التسهيل لعلوم التنزيل في جانبه النحوي فوجدت فيه المادة العلمية لهذا الموضوع .

يقول ابن جزي في مقدمة كتابه عن النحو :

وأما النحو فلا بد للمفسر من معرفته ، فإن القرآن نزل بلسان العرب ، فيحتاج إلى معرفة اللسان ... وقد ذكرنا في هذا الكتاب من إعراب القرآن ما يحتاج إليه من المشكل والمختلف أو ما يفيد فهم المعنى أو ما يختلف المعنى باختلافه ... [2] .

*** ابن جزي والمذاهب النحوية :**

لقد نقل ابن جزي عن علماء البصرة والكوفة وعن علماء متأخرين جمعوا بين المذهبين الكوفي والبصري ، فأخذ عن الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج والأخفش من البصرة ، وأخذ عن الفراء والكسائي من الكوفة ، وأخذ عن علماء متأخرين غلبت عليهم النزعة البصرية في النحو منهم أبو القاسم الزمخشري ، وكان تعليمه على أيدي مشايخ مشهود لهم بالغزارة في العلم في مجال الفقه والحديث ، فابن جزي لم يشتهر نحويا بقدر ما هو لامع في مجال الفقه والخطابة والتفسير والرواية ، وحين يعرض لأي قضية نحوية نراه يذكر فيها رأي جل علماء النحو من الكوفة والبصرة فأحيانا يرجح أحد الرأيين وأحيانا يذكر بدون ترجيح وأحيانا أخرى يعرض في القضية النحوية رأيا واحدا هو يرتضيه مستخدما في ذلك المصطلحات النحوية المختلفة بصرية [3] وكوفية [4].

*** أولا : ابن جزي والمذهب البصري :**

أخذ ابن جزي عن المذهب البصري ونقل عن رجاله ، فأحيانا نراه مؤيدا لهم يوافقهم الرأي وأحيانا أخرى معارضا لهم وأحيانا يذكر رأيهم ويستشهد به بلا تأييد

أو معارضة ، من تأييده لهم ما جاء من أقواله مطابقا لآراء سيبويه في كتابه وإن لم يصرح بذلك ، وهذه طريقته التي دعا إليها في مقدمته من ذلك :-

*** النصب على إضمار الفعل :**

جاء قول ابن جزي : في كتابه في قوله تعالى :- ﴿ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [5] قال : " بَلْ مِلَّةَ ، منصوب بإضمار فعل"[6] .

فإذا قارنا هذا القول بقول سيبويه في كتابه في باب ما يضمر الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي وجدناه يتفق مع ما جاء في نص ابن جزي قال سيبويه : ومن ذلك قوله عز وجل :- ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفاً﴾ أي بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا [7] .

*** أم المنقطعة :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [8] نص ابن جزي في أم عند سيبويه وتقديرها قال : أم هنا منقطعة مقدرة ببل والهمزة عند سيبويه [9] .

***احتمال الصفة والنداء للاسم :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ ﴾ [10]

قال ابن جزي : "مالك الملك" منادى عند سيبويه وأجاز الزجاج أن يكون صفة [11] .

وقال : "اللهم" منادي والميم فيه عوض من حرف النداء عند البصريين [12] .

*** الاحتمالات البصرية الواردة في جواب لما :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [13] .

قول ابن جزي : " قال المبرد : كفروا جوابا لـ" لما "الأولى والثانية ، وأعيدت الثانية لطول الكلام لذلك" [14] وأحيانا يأخذ ابن جزي من بعض أئمة المذهب البصري ويرفض آراء البعض الآخر من ذلك ما جاء في :-

*احتمال الواو للعطف والزيادة :

قال ابن جزي : في قوله تعالى :- ﴿أَوَ كُلَّمَا عَهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُم﴾ [15] قال : (أو كلما) الواو للعطف ، قال الأخفش "زائدة" ، ولقد جاء في تفسير القرطبي [16] ما يؤكد أن الاحتمال الأول هو رأي سيبويه فقال : الواو واو العطف دخلت عليها ألف الاستفهام هذا قول سيبويه وقال الأخفش : الواو زائدة [17] .

ثانيا : ابن جزي والمذهب الكوفي :

*النصب على النعت لمصدر محذوف :

جاء في قوله تعالى :- ﴿ فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ [18] .

قال ابن جزي : " قال الفراء : فآمنوا إيمانا خيرا لكم ، فنصبه على النعت لمصدر محذوف " [19] يتضح من هذا النص أنه استشهد برأي الفراء وذلك ما يؤكد نقله عنه ومعنى هذا القول أنه يقصد نائب عن المصدر ، المفعول المطلق ، وحذف الإيمان وبقي خير الذي هو مرادف له كأنه قيل : آمنوا إيمانا ، فانتصب" خيرا" كما ينصب" إيمانا ".

* في تأويل معنى الاسم :

جاء في قوله تعالى :- ﴿ فَطَافَ عَلَيْهِمْ طَائِفٌ﴾ [20] نقل ابن جزي عن تأويل الفراء لمعنى الاسم .

قال : "وقال الفراء : الطائف الأمر الذي يأتي بالليل " [21] .

* في تأويل جواب لما :

جاء في قوله تعالى :- ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [22] .

نص ابن جزي : قال الفراء : جواب "لما" الأولى "فلما" والثانية كفروا [23].

* تركيب "بئسما" :

جاء في قوله تعالى :- ﴿ بِئْسَمَا اِشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ [24] .

نص ابن جزي قال : " فاعل ليس له وإن يكفروا هو المذموم وقال الفراء بئسما مركب كحبك وقال – الكسائي- ما مصدرية أي- اشتراؤهم- فهي فاعلة" [25] فهو في

هذا النص استشهد برأي الفراء والكسائي أئمة المذهب الكوفي حيث ورد احتمالان ل"ما" المركبة في بئسما ، حيث رأى الكسائي أنها مصدرية والفراء أنها مركبة (كحبك).

***احتمال " أن يكفروا "لأكثر من موضع وآراء الكوفة فيه :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿ بِئْسَمَا اِشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾ [26].

استشهاد ابن جزي برأي الفراء والكسائي وإن لم يصرح بذلك قال : "أن يكفروا" في موضع خبر ابتداء أو مبتدأ كاسم المذموم في بئس ، أو مفعول من أجله ، أو بدل من الضمير في به" [27].

فالاحتمالات الواردة في هذا النص :

***احتمال الخبر لأكثر من وجه إعرابي :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿وَالّذِينَ يُتَوَفّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ [28].

نص ابن جزي : " وقال الكوفيون الخبر عن الذين متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم" [29] فبعد عرض ابن جزي للاحتمالات الواردة في الخبر عند النحويين ، عرض احتمال الكوفيين في ذلك .

*** ثالثا : ابن جزي والمتأخرون في النحو :**

أخذ ابن جزي ونقل عن الزمخشري [30] الذي نراه ينقل من رجال البصرة والكوفة وغيرهم ويعتمد على آراء من سبقه ولا ينتمي إليهم مع بعض التحيز للبصريين ويمكن أن نعده من رجال المذهب الجامع الذين يعتمدون على الانتقاء من آراء من سبقهم من النحاة ، فابن جزي نقل عن الزمخشري وأخذ عنه الكثير من ذلك.

*** في نصب المفعول به :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿وَالْمُطَلّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [31] نص ابن جزي قال : انتصب ثلاثة على أنه مفعول به هكذا قال الزمخشري [32].

هذا استشهد ابن جزي برأي الزمخشري في هذه الآية.

***ما جاء في تأويل " حتى" :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿حَتّى يَرُدّوكُمْ عَنْ دِينِكُم إِنِ اِسْتَطاعُوا﴾ [33] ،

نص ابن جزي : قال الزمخشري حتى هنا للتعليل [34] .

فهو في هذه الآية عرض رأي الزمخشري وفي مواضع أخرى يرفض رأيه ولا يعتد به ، من ذلك ما جاء في :

***القول في ألم :**

جاء في قوله تعالى :- ﴿ ألم﴾ [35] .

قول ابن جزي : وقال الزمخشري هي حركة الهمزة نقلت إلى الميم وهذا ضعيف لأنها ألف وصل سيسقط في الدرج [36] .

يتضح من هذا النص كيف أن ابن جزي لم يأخذ برأي الزمخشري بل أضعفه .

مذهب ابن جزي في النحو :

من خلال ما سبق ذكره من استشهاد ابن جزي ونقله عن أئمة البصرة والكوفة وكذلك عن بعض الرجال المتأخرين في النحو نقول بأننا لا نستطيع أن نضمه إلى أي مذهب ، فهو قد أخذ عن المذهب البصري ونقل عنه ، وأخذ عنه المذهب الكوفي ونقل عنه ، كما أخذ عن بعض المتأخرين في النحو ونقل عنهم [37] ، فيتضح من ذلك أنه يميل للمذهب البصري وذلك بمحاولة حصر الآراء التي استشهد بها فكان ميله للبصريين هو الغالب فيها ، من ذلك ما جاء في قوله تعالى :- ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمُ فِي الكَلاَلَةِ﴾ [38] .

قال ابن جزي : " يستفتونك" يحتمل أن يكون هذا الفعل طلبا للكلالة ويفتيكم أيضا طلب لها فيكون من باب الإعمال وإعمال العامل الثاني على اختيار البصريين أو يكون يستفتونك مقطوعا عن ذلك فيوقف عليه والأول أظهر [39] .

يتضح من هذا النص كيف أنه ذكر رأي البصريين وأظهره وأيده وغير ذلك مما سبق ذكره من تأييده لرأي سيبويه [40] .

وهذا لا يجعلنا نجزم بأن ابن جزي من رجال المذهب البصري فهو يميل إليهم في مواضع عديدة وأحيانا يساويهم بالكوفيين ولا يفضلهم عليهم فيذكر رأيهم مصاحبا لهم من غير تفريق من ذلك ما جاء في قوله تعالى :- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى﴾ [41]

قال ابن جزي : و "الصابئون" وإعرابها عند أهل البصرة مبتدأ وخبره محذوف تقديره والصابئون كذلك وهو مقدم في نية التأخير وأجاز بعض الكوفيين أن يكون معطوفا على موضع اسم "إن" .

فما يميز نحو ومذهب ابن جزي هو ما يميز نحو تلك الفترة التي اعتمدت على نقل آراء السابقين والاختيار منها مع ميله للبصريين في عرضه للمسائل النحوية .

*** أسباب الاحتمالات الإعرابية :**

وفيما يلي حديث عن أسباب الاحتمالات الإعرابية وسأتحدث عنها بإيجاز غير مخل مع التمثيل بما جاء في كتاب التسهيل من هذه الأسباب :-

السبب الأول :

1. اختلاف القراءات :

السبب الأول من أسباب الاحتمالات الإعرابية اختلاف القراءات وهو ما اختلف القراء في قراءته من ألفاظ القرآن الكريم فعندما يختلف القراء في رواية اللفظ القرآني فإن ذلك سيكون سببا في احتمال اللفظ لأكثر من وجه إعرابي فقراءة اللفظ بالرفع يحتمل له وجها إعرابيا يختلف عما إذا قرئ فيه بالنصب ولقد أشار ابن جزي إلى هذه القضية في مقدمته فقال : " وذكرنا من سائر القراءة ما فيها فائدة في المعنى والإعراب وغير ذلك " [43] .

إذا ما يهمنا هو القراءات التي تترك أثرا على الإعراب والمعنى ، وكما نعلم فالقراءات تعددت منها السبعة الصحيحة ، ومنها العشرة ، ومنها الأربعة عشر ، وابن جزي أكد في مقدمته أنه بنى كتابه على قراءة نافع [44] مع ذكر حجته [45] في ذلك ، كما أن لهذه القراءات شروطا خاصة بها لا يعتد بقراءتها إلا إذا استوفت هذه الشروط ولقد أشار إلى هذه القضية الكثير من الدارسين [46] .

أنواع الاحتمالات الواردة في هذا السبب :

أ- الاحتمالات الواردة في اختلاف القراء في قراءة الفعل المضارع :

*- الاحتمال الوارد في اختلاف القراء في نصب ورفع "يَأمُرُكُمْ" في قوله تعالى :-
﴿وَلاَ يَأمُرُكُمْ أَنْ تَتّخِذُوا المَلائِكَةِ والنّبِيينَ أرْبَاباً﴾ [47] .

*- الاحتمال الوارد في اختلاف القراء في نصب ورفع "تضار" في قوله تعالى :- ﴿لاَ تُضَارّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ (48) .

ب) الاحتمالات الواردة في اختلاف القراء في قراءة الاسم :

*- الاحتمال حول اختلاف في قراءة "آدم" في قوله تعالى- ﴿فَتَلَقّى آدم مِنْ رَبّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (49) .

*- الاحتمال حول الاختلاف في قراءة "وصية" في قوله تعالى :- ﴿وَالّذينَ يُتَوَفّونَ مِنْكُم وَيَذَرُونَ أزْوَاجاً وَصِيّةً لِأزْوَاجِهِم﴾ (50) .

جـ) الاحتمالات الواردة في اختلاف القراء في قراءة صيغة الكلمة :

اختلافهم في قراءة "قاتل" في قولـــه تعالى :- ﴿وَكَأيّن مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبّيّونَ كَثِير﴾ (51).

أ) الاختلاف في قراءة الفعل المضارع :

* اختلاف القراء في نصب ورفع الفعل المضارع المنفي :

ورد خلاف بين القراء في قراءة قوله تعالى :- ﴿وَلاَ يأمُرُكُمْ أَنْ تَتّخِذُوا الْمَلاَئِكَةِ وَالنّبِيئِينَ أرْبَابا﴾(52) .

حيث قرئ فيها الفعل المضارع يأمركم بقراءتين نره مرفوعا وأخرى منصوباً فمن قراه بالرفع كانت الواو قبله للاستئناف وقع مما قبله ومن نصبه عطفه على الفعل المنصوب قبله وهو إن يؤتيه فكان منصوبا مثله ووقف ابن جزي على هذه الآية موضحا اختلاف القراءة فيها فقال : " ولا يأمركم بالرفع استئنافا والفاعل الله أو البشر المذكور وقرئ بالنصب عطفا على أن يؤتيه أو على ثم يقول والفاعل على هذا البشر" (53) .

كما هو واضح من النص جاء الفعل المضارع "يأمركم" على قراءتين مرفوع ومنصوب وعبر ابن جزي بالاستئناف على قراءة الرفع أي لا علاقة لها بما قبلها في المعنى ، هذا الفارق في المعنى أما من حيث الإعراب فما جاء في الفاعل حيث أجيز (54) في قراءة الرفع أن يكون الفاعل للفعل المرفوع" الله" عز وجل أو البشر : أي النبي ، أما

في قراءة النصب فجعلها عطفا على ما سبقها من فعل منصوب وهذا يعني أن المعنى واحد من جهة ، ومن جهة أخرى الواو التي تسبق الفعل هي واو العطف التي تختلف عن واو الاستئناف التي جاءت في القراءة الأولى ، ولا يكون الفاعل في القراءة الثانية غير النبي ،ولقد أضاف بعض الدارسين [55] لهاتين القراءتين قراءة ثالثة للفعل "يأمركم" حيث جاء ساكنا للتخفيف ، فيتضح مما سبق ذكره أن اختلاف القراءة في الفعل المضارع كان سببا في تغير الإعراب الذي كانت فيه الجملة مرة مستأنفة ومرة معطوفة وسببا في تغير المعنى الذي يدل على أن الفاعل لهذا الفعل يختلف باختلاف القراءة.

*** الاختلاف في قراءة الفعل المضارع المجزوم المضاعف الآخر :**

ورد خلاف بين القراء في قراءة قوله تعالى :- ﴿لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [56]

فمنهم من قرأ لام "تضار" بالفتح ومنهم من قرأها بالضم فجاءت على قراءة الفتح في أسلوب إنشائي كانت فيه لا ناهية وجاءت على قراءة الضم في أسلوب خبري كانت فيه "لا" نافية ، والأثر الذي تركه هذا الخلاف على الإعراب ترتب على الاسم الذي يلي هذا الفعل فجاء مرة فاعلا وجاء أخرى نائبا عن الفاعل ، فكان بالتالي لهذا الخلاف أثر على الإعراب والمعنى ، قال ابن جزي في هذه الآية : " قرئ بفتح الراء لالتقاء الساكنين على النهي ، وبرفعهما على الخبر ،و معناها النهي ، ويحتمل على كل واحد من الوجهين أن يكون الفعل مسندا إلى الفاعل ، فيكون ما قبل الآخر مكسورا قبل الإدغام ، أو يكون مسندا إلى المفعول ، فيكون مفتوحا" [57] .

يتضح من هذا النص أن ابن جزي أشار إلى اختلاف القراءتين في الحرف الأخير المضاعف في الفعل المضارع الذي قرئ بالفتح والضم وكانت" لا" في قراءة الفتح "لا" ناهية ، وفي قراءة الضم لا نافية ، ويقصد بقوله أن يكون ما قبل الآخر مكسورا قبل الإدغام ، أن الفعل المضارع المجزوم بـ" لا" الناهية يجزم بالسكون وفي حالة التقاء الساكنين يكسر للتخفيف ، ولكن هنا كان الفعل المضارع مضاعفا فلا يظهر الكسر ، وإن كان ابن جزي لم يشر في نصه لعلّة الفتح والضم التي تعرض لها الكثير في دراستهم [58]، إلا في بداية نصه حيث أشار إلى علة الفتح وذلك لالتقاء الساكنين ، وضح حجة التقاء الساكنين ولكن لم يبرر لماذا الفتح دون غيره ،وهذا ما فصله غيره من النحاة والمفسرين إلا إن بعضهم [59] اختلف معه في هذا الموضوع إذ لم يشر إلى قراءة

الفتح ومنهم [60] من أضاف إلى القراءتين الواردتين قراءة أخرى ؛ هي قراءة التسكين بنية الوقف والزمخشري وقف على هذه القراءة وفصل فيها وذلك بقوله : " وقرأ أبو جعفر " لا تضار" بالسكون والتخفيف ، وهو من "ضاره يضره" ونوى الوقف كما نواه أبو جعفر واختلس الضمة [61] فظنه الراوي سكونا" [62] .

يتضّح مما سبق ذكره أن ابن جزي أشار إلى قراءة الضم والفتح ثم صرح بقوله " يحتمل" أي ترتب على اختلاف القراءة احتمال ، والاحتمال هو احتمال نحوي وهو اختلاف في الإعراب فيكون الفعل مسندا إلى الفاعل مرة على قراءة الفتح ويكون مسندا إلى المفعول على الضم والمعنى على هذا يختلف أيضا فيكون "الوالدة" مرة في حكم الفاعل أي هي التي امتنعت عن إرضاع ولدها فوقع عليه الضرر بسببها وتكون مرة أخرى مفعولة وقع عليها الضرر من قبل زوجها وذلك بأن منعت من إرضاع الطفل من هنا يكون كلام ابن جزي في النص السابق قد اتضح وذلك بإشارته إلى اختلاف القراءتين وأثر ذلك في الإعراب وترتبه على المعنى.

ب) اختلاف القراء في رفع ونصب الاسم :

*- الاختلاف في رفع ونصب "آدم"في قوله تعالى :- ﴿فَتَلَقّى آدم مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾. [63]

*- الاختلاف في رفع ونصب "وصية" في قوله تعالى :- ﴿وَالّذِينَ يُتَوَفّوْنَ مِنْكُم وَيَذَرُون أزْواجاً وَصِيَّةً لِأزْوَاجِهِم﴾ [64] .

***- الاختلاف في رفع ونصب "آدم" :**

ورد خلاف بين القراء في رفع ونصب الاسم الواقع بعد الفعل فمن رفعه جعله فاعلا ومن نصبه جعله مفعولا أما أثر ذلك الخلاف في المعنى فوقع على الفعل الذي يسبق الاسم فكان على معنيين حسب كل قراءة ولتوضيح الأمر نورد ما قاله ابن جزي حول هذه الآية جاء في قوله تعالى :- ﴿فَتَلَقّى آدم مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْه﴾ .

قول ابن جزي : "فتلقي أي أخذ وقيل على قراءة الجماعة ، وقرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع الكلمات فتلقى على هذا من اللقاء" [65] ركز ابن جزي في هذا النص على المعنى وذلك حيث أشار إلى أن الفعل "فتلقى" يختلف بحسب كل قراءة ، فإن كان آدم مرفوع على وفق قراءة الجماعة [66] كان الفعل بمعنى أخذ أي هو الفاعل آدم الفاعل

للفعل أخذ فيكون هو الذي أخذ الكلمات من ربه ، وإذا كان آدم منصوبا وفق قراءة ابن كثير كان الفعل بمعنى تلقى من اللقاء وآدم وقع عليه الفعل ولم يكن فاعلا ، ولقد اتفق الكثير [67] من النحاة والمفسرين مع ابن جزي في توضيح الفارق في المعنى للفعل مع اختلاف قراءة الاسم الواقع بعده إلا أن بعضهم اختلف [68] معه ولا يوجود أي فارق في المعنى ومثل الفراء هذا الفريق الذي اختلف فقال في معانيه : " فآدم مرفوع والكلمات في موضع نصب وقد قرأ بعض القراء فتلقى آدم من ربه كلمات فجعل الفعل للكلمات والمعنى ـ والله أعلم ـ واحد لأن ما لقيك فقد لقيته وما نالك فقد نلته" [69].

نلاحظ أن الاختلاف الذي ورد لم يكن في القراءة وإنما في المعنى ، والمعنى ضروري لأن العلاقة بين الإعراب والمعنى علاقة متلازمة ، فكانت القراءة ذات أثر على الإعراب والمعنى ، فإن جزي أكد على وجود فارق في المعنى بحسب كل قراءة أما غيره فلم ير أيّ اختلاف والبعض [70] الآخر أيده واتفق معه في القراءة والمعنى .

*** الاختلاف في رفع ونصب "وصية" :**

ورد خلاف بين القراء حول رفع ونصب الاسم" وصية" وذلك بجعله مبتدأ في حالة الرفع ، وجعله مفعولا مطلقا في حالة النصب ، وقدروا لكل قراءة تقديرا خاصا بها جاء ذلك في قوله تعالى :- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُم وَيَذَرُون أزْواجاً وَصِيَّةً لِأزْوَاجِهِم..﴾ [71]

قول ابن جزي : (إعراب "وصية" مبتدأ ولأزواجهم خبر أو مضمر تقديره فعليهم وصية وقرئت بالنصب على المصدر وتقديره ليوصوا وصية) [72] .

ظهر عبر هذا الاختلاف في القراءة اختلاف في الإعراب فجاءت وصية مرة مبتدأ ومرة أخرى مفعولا مطلقا ولقد اتفق الكثير [73] من النحاة والمفسرين مع ابن جزي في تأويل هذا الاختلاف في القراءة وقدروا لها التقدير نفسه ومن المفسرين [74] من جعل الأصل في وصية النصب ، فكان بذلك مصدرا نائبا عن فعله أما المعنى والذي لم يتعرض له ابن جزي في نصه فقد أشار إليه الكثير [75] وبينوا أن هناك فارق في المعنى بحسب كل قراءة فقراءة النصب لها معنى يختلف عن قراءة الرفع ، وقال القيسي في ذلك : " فالنصب يدل على معنى الأمر ، وحجة من رفعه أنه حمله على الابتداء..." [76]

فقراءة النصب تعني أن الأزواج مأمورون بالوصية أي أمرهم الله تعالى بذلك وهذا يختلف عن معنى وصية لأزواجهم التي فيها " لأزواجهم " خبر وكأنه في معنى الحكاية أي الذين يتوفون منكم وصية لأزواجهم.

***- اختلاف القراء في قراءة صيغة الفعل وعلاقة ذلك بالإعراب :**

ورد خلاف بين القراء في قراءة صيغة الفعل "قتل" في قوله تعالى :- ﴿وَكَأَيِّن مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِير...﴾ .

حيث جاءت في قراءة [77] على صيغة " قتل" وفي قراءة [78] أخرى على صيغة "قتل" وهذه كما نعلم مسألة صرفية ، وما يهمنا هو الإعراب والمعنى ، ترتب على هذا الاختلاف في الصيغة احتمالان إعرابيان وترتب على الاحتمالين أثر في المعنى ولتوضيح الأمر نورد ما قاله ابن جزي حول هذه القراءة : "وكأين من نبي قتل" الفعل مسند إلى ضمير النبي ومعه ربيون على هذا في موضع الحال وقيل إنه مسند إلى الربيين ، فيكون "ربيون" على هذا مفعولا لما لم يسم فاعله ، فعلى الأول يوقف على قوله قتل يترجح الأول بما صرخ به الصارخ يوم أحد : إن محمدا قد مات فضرب لهم المثل بنبي قتل ، ويترجح الثاني بأنه لم يقتل قط نبي في حربه .." [79] .

كما يظهر من النص أن ابن جزي لم يصرح بالقراءة في نصه بقدر ما أول اختلاف الصيغتين في الآية وركز اهتمامه على الجانب النحوي فيهما ونصه يبين بوضوح الوجهين المختلفين لـ قتل وتعرض أولا للإعراب ووضح الفارق في القراءتين وإن لم يصرح فجعل الفعل في قراءة قتل بضم القاف وكسر التاء مسندا إلى ضمير" النبي " أي على معنى وكأين من نبي قتل قبل محمد ﷺ ، وترتب على هذا الإسناد أن تكون جملة " معه ربيون " في موضع الحال من الضمير في قتل ثم تعرض للقراءة الثانية حيث أشار إلى أنَّ الإسناد في هذه القراءة يكون للربيين أما أثر هذا الاختلاف على إعراب "ربيون " فإنها ستكون في هذه الحالة مفعولا لما لم يسم فاعله هذا ما ذكر في جانب النحو أما المعنى فتطرق له في آخر النص حيث أشار إلى اختلاف المعنى .

بحسب كل قراءة وقدر لكل قراءة معنى خاصا بها ولقد اتفق [80] بعض النحاة مع ابن جزي في تأويل اختلاف هذه القراءة مع بعض الإضافات والتقديرات ، وأورد

أبو زرعة في حجة القراءات علّة للوجه الثاني في القراءة حيث قال : وقرأ الباقون "قاتل معه" وحجتهم قوله : "فَمَا وَهُنُوا" قالوا لأنهم لو قتلوا لم يكن لقوله "فما وهنوا" وجه معروف لأنه يستحيل أن يوثقوا بأنهم لم يهنوا بعدما قتلوا وكان ابن مسعود يقول قاتل ألا ترى أنه يقول : " فَمَا وَهِنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ" وحجة أخرى أنه قاتل أبلغ في مدح الجميع من معنى قتل لأن الله إذا مدح من قتل خاصة دون من قاتل لم يدخل في المديح غيرهم فمدح من قاتل أعم للجميع [81] .

يتضح مما سبق ذكره أن اختلاف القراءة في قوله تعالى قتل والذي كان الاختلاف فيها في الصيغة كان له الأثر على الإعراب من جهة وعلى المعنى من جهة أخرى من خلال ما سبق عرضه من الشواهد والأمثلة على اختلاف القراءات في الألفاظ القرآنية يمكننا القول أن هذا الاختلاف في القراءات كان له تأثيرا واضحا على إعراب هذه الألفاظ فتعددت الاحتمالات الإعرابية فيها بحسب اختلاف تلك القراءات وتعدد المعاني فيها نظرا لتعدد أوجه الإعراب حولها.

السبب الثاني :

*** احتمال اللفظ لأكثر من معنى :**

قد يكون للفظ معنى مستقلا بنفسه يميزه عن غيره من الألفاظ ، وقد يشترك مع غيره من الألفاظ في معنى واحد وقد يحمل اللفظ نفسه عدة معانٍ وهذا ما يهمنا تعدد المعاني المختلفة للفظ الواحد وما يترك من أثر على اللفظ الذي يؤدي إلى احتماله لأكثر من وجه إعرابي بحسب كل معنى فالسبب الثاني من أسباب الاحتمالات الإعرابية تعدد المعاني والأوجه للفظ وارتباطهما ، وما يترتب على ذلك من أثر على اللفظ الذي تكون فيه أكثر من حالة إعرابية وكل حالة لها معنى خاصٌ بها يختلف عن المعنى الذي يسبقه .

والشواهد الدالة على هذا النوع من الأسباب عديدة منها :-

أنواع الاحتمالات الواردة في هذا السبب :

أ) احتمال الاسم لأكثر من معنى وأكثر من وجه إعرابي .

*- الاحتمال الوارد في قوله "أخي " .

*- الاحتمال الوارد في قوله "سماعون " .

ب) احتمال حروف الجر ومجروراتها لأكثر من معنى ووجه إعرابي .

*- الاحتمال الوارد في قوله "من الذين" .

*- الاحتمال الوارد قي قوله " كمثل " .

ا- احتمال الاسم لأكثر من معنى ووجه إعرابي :

ورد احتمال في كلمة "أخي" الواردة في قوله تعالى :- ﴿قَالَ رَبِّ إِنِي لاَ أَمْلِكُ إِلاّ نَفْسِي وَأَخِي فَافْرُقْ بَيْنَنا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الفَاسِقِينَ﴾ [82] .

حيث إنها تحمل أكثر من وجه إعرابي وأكثر من معنى ، فجاءت معطوفة وفي هذه الحالة لها معنى يشترك مع معنى ما يسبقها وجاءت مستأنفة على الرفع وهذا يعنى انقطاعها مما قبلها في المعنى والإعراب وحتى العطف الذي وردت به يحتمل أكثر من وجه وأكثر من معنى وتفصيل ذلك فيما يلي بعد عرض قول ابن جزي حول هذا الاسم وهذه الآية قال : "لا أملك إلا نفسي وأخي وإعراب أخي عطف على نفسي لأن أخاه هارون كان يطيعه وقيل عطف على الضمير في لا أملك إلا نفسي ولا يملك أخي إلا نفسه وقيل مبتدأ وخبره محذوف أي أخي لا يملك إلا نفسه" [83] .

كما يظهر من النص الوارد عن ابن جزي أنه صاحب لكل إعراب معنى خاص به وقدر لذلك ودليل تقديره أن المعنى له أثر قوي على تعدد الأوجه الإعرابية والاحتمالات المتعددة للفظ فابن جزي رأى أن أخي تعرب معطوفة على نفسي وهذا احتمال إعرابي أما السبب في هذا الاحتمال المعنى الذي قدره له والذي يختلف عن المعنى اللاحق وهو معطوفة على الضمير في لا أملك وله أيضا معنى خاص به هذا احتمال الكلمة بكونها معطوفة يجعلها تابعة لما سبقها بحكم العطف الذي يتبع فيه المعطوف المعطوف عليه .

وقدر ابن جزي احتمالا آخر لـ "أخي" حيث أشار إلى أنها وردت أيضا مبتدأ وهذا يعنى أنها في الحكم الإعرابي مختلفة عن التقدير الأول فحكمها مرفوعة ومعناها يختلف عن المعنى السابق لأنها ليست معطوفة وتابعة وقدر ابن جزي لذلك أيضا معنى خاص به .

ولقد فصل النحاة [84] في هذه القضية وعالجوها بطريقة تختلف عن ابن جزي فما يميز أسلوب ابن جزي وطريقته في معالجة المسائل النحوية الاختصار فيقتصر على ذكر الحكم والعلة إن وجدت ولا يستغرق كثيرا في أغلب المسائل ومن النحاة [85] من لم يستعرض وجه الرفع على الابتداء وإنما قدر الرفع في العطف فكان لكل احتمال مما سبق معنى خاصا به فكان سببا له .

***- احتمال سماعون لأكثر من وجه إعرابي وأكثر من معنى :**

جاء ذلك في قوله تعالى :- ﴿الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [86] .

حيث وردت سماعون في أكثر من احتمال إعرابي واحتملت فيه لأكثر من معنى فجاءت مرة مرفوعة على أنها متصلة بما قبلها ومتعلقة "بالذين قالوا آمنا " و"بالذين هادوا" فتكون إخبارا عنهم أي صفة لهم ويجوز أن تكون متعلقة بـ" الذين هادوا " فقط فتكون صفة لهم وليس صفة لغيرهم هذا وجه الرفع وورد وجه آخر هو وجه النصب والذي فيه "سماعون" على تقدير الحال أو القطع نورد أولا ما قاله ابن جزي حول هذه الآية قال : " يحتمل أن يكون " من الذين هادوا " عطف على الذين قالوا ءامنا ثم يكون سماعون استئناف إخبار عن الصنفين المنافقين واليهود ، ويحتمل أن يكون " من الذين هادوا " استئنافا منقطعا مما قبله ، وسماعون راجع إليهم خاصة" [87] كما يظهر من كلام ابن جزي أنه ركز اهتمامه على المعنى والعلاقة بين سماعون وما قبله ، أما التقدير الإعرابي فهذا ما فصلته كتب النحاة [88] والمفسرين [89] .

وأما وجه النصب فقد تفرد به الفراء في معانيه فقال في ذلك : "جواز النصب في مثل هذا الموضع على الحال أو القطع وإذا حسن فيه المدح أو الذم ينصب في غير القرآن " [90] .

فابن جزي كما يظهر لم يشر إلى الاختلاف في الأوجه بقدر ما ركز على المعنى ولعله يقصد بالاستئناف والانقطاع تأويلات نحوية غير أنه لم يصرح كما جرت عادته في كثير من المواضع .

ب) احتمال حروف الجر ومجروراتها لأكثر من معنى ووجه إعرابي :

*- احتمال من الذين في قوله تعالى :- ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ ..﴾[91] لأكثر من معنى ووجه إعرابي .

*- احتمال كمثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُم كَمَثَلِ الذي اِسْتَوْقَدَ نَاراً.. ﴾ [92] لأكثر من معنى ووجه إعرابي.

*- ورد في قوله تعالى :- ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سنةٍ﴾ احتمالان إعرابيان في "من الذين" حيث صاحبهما اختلاف في المعنى بحسب كل احتمال الاحتمال الأول كان فيه الجار والمجرور معطوفين على ما قبلهما من الكلام وفي هذه الحالة لهما نفس المعنى ، أما الاحتمال الثاني فهو انقطاعهما على الاستئناف والابتداء ولهما في هذه الحالة معنى يختلف عن الأول .

وقال ابن جزي في هذه الآية : ﴿ومن الذين أشركوا﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون عطفا على ما قبله فيوصل به ، والمعنى إن اليهود أحرص على الحياة من الناس ومن الذين أشركوا فحمل على المعنى كأنه قال احرص من الناس ومن الذين أشركوا وخص الذين أشركوا بالذكر بعد دخولهم في عموم الناس لأنهم لا يؤمنون بالآخرة بإفراط حبهم للحياة الدنيا ، و"الآخر" أن يكون ابتداء كلام فيوقف على ما قبله والمعنى : " من الذين أشركوا قوم يود أحدهم أن يعمر ألف سنة" وحذف الموصوف " [93] .

يتضح من كلام ابن جزي في النص السابق أنه أورد وجهين من الإعراب لقوله تعالى : ﴿مِنَ الَّذِينَ﴾ حيث جاءت في الوجه الأول معطوفة على الناس ويظهر ذلك من المعنى الذي قدره لهذا الوجه وفي الوجه الثاني كانت من الذين مقطوعة مما قبلها ومتصلة بما بعدها فعلى هذا يخرج من الذين أشركوا من الناس بعكس التقدير السابق الذي جاءت فيه بالمعنى نفسه الذي يسبقها ولقد اتفق [94] مع ابن جزي الكثير من الدارسين في تقديره للوجهين فأكدوا على إن "من الذين" جاءت بمعنيين واحتمالين إعرابيين .

*- الاحتمالات الواردة في (مثلهم كمثل) وتعدد المعنى فيه :

ورد احتمالان في قوله تعالى (كمثل) في " الكاف " حيث جاءت مرة زائدة ومرة تفيد التشبيه والذي سبب في هذين الاحتمالين المعنى المتعدد لكلمة فتعددت احتمالاتها بحسب كل معنى ووقف ابن جزي على هذه الآية الكريمة ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾ فقال فيها :- (مثلهم كمثل) إن كان المثل هنا بمعنى حالهم وصفتهم فالكاف للتشبيه وإن كان المثل بمعنى التشبيه فالكاف زائدة [95] .

يظهر من كلام ابن جزي أنه صاحب لكل احتمال معنى خاصا به وذلك أن الكاف جاءت للتشبيه وجاءت زائدة ، تعرب كاف تشبيه إن كان معنى المثل هو الحال أي حالهم كحالة ، وصفتهم كصفة يشّبه حالهم بحال الذي استوقد نارا أما إذا كان المثل هو تشبيه لهم بالذي استوقد نارا ، أي هم تماما مثلهم فتكون زائدة في إعرابها.

ولقد تعرض الكثير من الدارسين لهذه المسألة فمنهم من اتفق [96] مع ابن جزي و منهم من اختلف عنه [97] ولم ير ضرورة للزيادة في الكاف ، أما العكبري فترى أنه قال في هذه الآية :- " ابتداء وخبر والكاف يجوز أن يكون حرف جر فيتعلق بمحذوف ويجوز أن يكون اسما بمعنى مثل ، فلا يتعلق بشيء" [98] .

فالعكبري لم يعد الكاف زائدة بل عدها حرف جر في وجه ، اسم بمعنى المثل أي التشبيه في وجه آخر ، فابن جزي عرض الوجهين في الكاف وعدها حرفا في حالة الزيادة لكنها حرف جر زائد مع التقدير في المعنى له فيتضح مما سبق ذكره أن لاختلاف المعنى في اللفظ أثر جلي عليه يسبب في احتماله لأكثر من وجه إعرابي بحسب كل معنى من المعاني الواردة فيه .

السبب الثالث :

تحمل اللفظ لأكثر من وجه إعرابي :

السبب الثالث من أسباب الاحتمالات الإعرابية هو تحمل اللفظ لأكثر من وجه إعرابي ، وهناك ألفاظ في العربية لا تحتمل أكثر من وجه اعرابي ، وهو ما يعرف بالوجوب في النحو العربي فيحكم على اللفظ بوجوب الرفع أو النصب ، ولا يحتمل أكثر من وجه فالمبتدأ مثلا لا يكون إلا مرفوعا ولا يمكن أن يكون منصوبا أو مجرورا

أو مجزوما فحكمه دائما الرفع ، وظاهرة الجواز في النحو العربي لا تخفى على أحد ، فكم من مواضع في أبواب النحو جاء فيها جواز الأمرين كجواز الرفع والنصب وغيرهما [99] .

ولما كان اللفظ في حد ذاته يتقبل أكثر من وجه إعرابي كان اللفظ سببا في الاحتمالات المتعددة الواردة فيه لأنه قابل لأكثر من حكم إعرابي من دون أن يختلف فيه النحاة؛ بل النحوي نفسه يقدر أكثر من وجه للفظ.

أنواع الاحتمالات في هذا السبب :

أ) احتمال الرفع والنصب والخفض :

*- الاحتمال الوارد في قوله تعالى :- ﴿ ألم﴾ .

*- الاحتمال الوارد قي قوله تعالى :- ﴿ الذين ﴾ .

ب) احتمال الرفع والنصب :

الاحتمال الوارد في قوله تعالى :- ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذا مَثَلًا ﴾.

***- احتمال الرفع والنصب والخفض للفظ :**

احتمال الرفع والنصب والخفض في قوله تعالى :- ﴿ ألم ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيه﴾ [100] حيث جاءت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، فجاز فيها الرفع على الابتداء وجاز فيها النصب على المفعولية والخفض على القسم فمن هذا الجواز جاءت هذه الاحتمالات المتعددة للفظ وإن اختلف النحاة فيما بينهم على الرفع والنصب والجر المهم إن اللفظ ألم احتمل كل هذه الوجوه فقال ابن جزي في هذه الآية وإعراب هذه الحروف يختلف باختلاف في معناها فيتصور أن تكون في موضع رفع أو نصب أو خفض فالرفع على أنها مبتدأ أو خبر ابتداء مضمر والنصب على أنها مفعول بفعل مضمر والخفض على قول من جعلها مقسما بها كقولك : الله لأفعلن [101] .

ذكر ابن جزي في نصه الاحتمالات الواردة في هذه الآية وذكر في وجه الرفع أنها تكون مبتدأ أو خبر مبتدأ مضمر وتكون مرفوعة أيضا أما وجهة النصب فجعله على المفعولية والفعل العامل في هذا المفعول مضمر أما الجر الذي عبر عنه بالخفض على القسم مع التقدير لذلك فقال كقولك الله لأفعلن فجعل "ألم" هي التي أقسم بها الله تعالى

وهذا ما رجحه أغلب النحاة فلقد اتفق [102] أغلبهم على هذه الوجوه الثلاث ولكن اختلافهم كان في العلل والتقديرات وهناك بعض المفسرين من وقف موقفا من هذه الحروف ولم يعدها معربة ولا مبنية من ذلك كما جاء عن أبي حيان في البحر المحيط الذي قال فيه : " ألم أسماء مدلولها حروف المعجم ولذلك نطق بها حروف المعجم وهي موقوفة الآخر لا يقال إنها مبنية لعدم سبب البناء " [103] .

أشار ابن جزي إلى أن هذا الإعراب متوقف على المعنى بقوله : "يختلف باختلاف معانيها" وهذا يعنى أنها أحيانا لا تعرب [104] إن كانت بمعاني أخرى وهذا ما وقف عليه النحاس في إعرابه للقرآن حيث أشار إلى أن إعراب هذه الحروف يختلف عند النحاة فقال في ذلك : مذهب الخليل وسيبويه في "ألم" ما أشبهها أنها لم تعرب لأنها بمنزلة حروف التهجي فهي محكية ولو أعربت ذهب معنى الحكاية ، وقال الفراء : إنما لم تعرب لأنك لم ترد أن تخبر عنها بشي وقال أحمد بن يحي لا يعجبني قول الخليل فيها لأنك إذا قلت : زاي فليست هذه الزاي التي في زيد لأنك قد زدت عليها قال أبو جعفر : الرد لا يلزم لأنك لا تقدر أن تنطق بحرف واحد حتى تزيد عليه قال ابن كيسان ألم في موضع نصب بمعنى اقرأ ألم أو عليك ألم ويجوز أن يكون موضعه رفعا بمعنى : هذا : ألم أو هو "ألم " [105] .

ولقد وافق [106] النحاس في كلامه هذا بعض المفسرين فأورد الوجوه نفسها ألم من هنا يمكن القول إن موارده ابن جزي في نصه لا يمكننا الأخذ عليه لأنه قال: تختلف باختلاف معانيها فأعرب بعد هذا القول وهذا يعنى إلمامه بكل الوجوه الأخرى والألم يذكر في نصه فتقول من هنا إن اللفظ ألم كان متقبلا لأكثر من وجه إعرابي وتقبله هذا كان سبب في الاحتمالات الإعرابية الذي ورد حوله .

احتمال الرفع والنصب والخفض في قوله : ﴿الذين يؤمنون﴾ :

ورد أكثر من احتمال إعرابي في قوله تعالى :- ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةِ﴾ [107] في اللفظ الذين حيث جاء في موضع رفع ونصب وخفض أما الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ أما النصب على المفعولية بإضمار فعل وأما الخفض فعلى النعت وذلك لأنه صفة لمجرور فيكون مجرور مثله فقال ابن جزي :" في هذه الآية ويجوز في الذين إن يكون خفض على النعت أو نصبا على إضمار فعل أو رفعا على أنه خبر مبتدأ " [108] .

كما يظهر من كلام ابن جزي الذي وافقه [109] فيه أغلب النحاة والمفسرين أن الذين جاءت في ثلاثة أوجه جاءت مرة مرفوعة وذلك على تقدير مبتدأ مضمر تقديره : " هم الذين" فتكون الذين خبراً لهذا المبتدأ حكمها على الرفع ، هذا الوجه الأول ، أما وجه النصب فكان على المفعولية وذلك بتقدير فعل " أعني" أي أعني الذين ، أما وجه الجر والخفض فعلى تقدير النعت للمتقين كانت في موضع جر فتكون الذين صفة لها مجرورة .

*- احتمال النصب والرفع في قوله "ماذا أراد" :

ورد احتمالان إعرابيان في قوله تعالى : ﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذا مَثَلاً﴾[110] وذلك في اللفظ القرآني "ماذا" حيث احتمل النصب والرفع والنصب على تقدير المفعولية والرفع على الابتداء ، ولتوضيح الأمر نورد ما قاله ابن جزي حول هذه الآية قال : "وفي إعراب ماذا وجهان : أن تكون "ما" مبتدأ و"ذا" خبره وهي موصولة ، وأن تكون كلمة مركبة في موضع نصب على المفعول بأراد [111] " .

ابن جزي في نصه السابق أشار إلى أن ماذا في إعرابها وجهان أما وجه النصب فكان على المفعولية باعتبارها اسما واحدا منصوباً بالفعل "أرد" وأما وجه الرفع فذلك على تقدير "ما" اسم استفهام في محل رفع مبتدأ و"ذا" اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر للمبتدأ والتقدير :" أي شيء الذي أرد الله" وهذا ما ذكره النحاة [112] والمفسرون [113] في تناولهم هذه المسألة .

أثر الاحتمالات الإعرابية في المعنى :

بعد أن توضحت الصورة ولو بشكل مبسط حول الاحتمالات الإعرابية وذلك ببيان أهم أسبابها نتعرض في هذا الموضع للجانب الآخر والأهم من هذا البحث وهو الأثر الذي تتركه الاحتمالات الإعرابية في المعنى .

فالمعنى الذي يؤديه اللفظ يختلف باختلاف الحكم الإعرابي ، وهذه وجهة نظر الكثير من الدارسين وشاع ذكرها في كتب النحاة ، وهذه النقطة تقودنا إلى قضية هامة وهي العلاقة بين الإعراب والمعنى ، فجاء عن ابن جني في خصائصه في باب القول على الإعراب قوله : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ [114] .

يتضح من قوله مدى إدراكه للعلاقة التي تربط بين الإعراب والمعاني فلو قلنا مثلا "جاء محمدُ وساعدت محمداً" فـ محمد" الأولى جاءت مرفوعة ، والثانية جاءت منصوبة فهل المعنى واحد في كلا المثالين .

نلاحظ أن " محمداً" الأولى المرفوعة تعرب فاعلاً أي أن" محمداً" قام بفعل المجي وهذا معنى يختلف عن "محمداً " الثانية التي فيه الإعراب مفعولا به فهو لم يقم بفعل المساعدة بل وقع عليه وساعده غيره ، وهو منصوب وعلاقته الإعرابية تختلف عن العلاقة الإعرابية ، الأولى هذه العلاقة هي التي حددت الاختلاف في المعنيين فكانت بذلك قد تركت أثرا على المعنى ، ولقد أشار إلى هذه النقطة بعض الدارسين ، وأضاف إلى العلاقة الإعرابية قرائن أخرى تكون جميعها عوامل مجتمعة ذات أثر على ذلك المعنى ، فقال : إن العلاقة الإعرابية قد لعبت دورا هاما في تحديد المعنى النحوي الخاص الذي يدل عليه مثل هذا التركيب ذي الصياغة المتحدة والمعاني المتعددة المختلفة ولكن دور العلاقة الإعرابية هنا في تحديد المعنى دور جزئي وليس دورا كليا كما توهم النحاة القدامى فالإعراب وعلاماته قرينة لفظية من ضمن قرائن عديدة معنوية ولفظية تعين على تحديد إحدى هذه المعاني النحوية المختلفة التي يدل عليها هذا التركيب [115] .

يتضح من قوله أنه لا ينفي دور العلاقة الإعرابية في تحديد المعاني وإن كان جزئيا هذا من جانب ومن جانب آخر لو تأملنا في المصطلحات النحوية التي وضعها النحاة فسنصل إلى نفس النتيجة وسنؤكد لنا حجة العلاقة بين النحو والإعراب والمعنى فالمبتدأ سمى مبتدأ لأنه يقع في بداية الكلام والخبر سمي خبرا لأنه يكون مخبرا عن المبتدأ والتمييز جاء ليميز الاسم عن غيره والصفة التي يوصف بها الاسم والفاعل هو الذي يقوم بالفعل والحال يعني الحالة التي عليها الاسم والمصدر يعني أصل الشيء وصدوره ... الخ وهكذا في أغلب المصطلحات التي وضعها أئمة النحو ، أما مسألة كثرة التأويلات والعلل في النحو العربي والتي يراها الكثير سببا في تعقيد النحو وجموده فهي إن دلت على شيء فإنما تدل على سعة التفكير العربي اتساع اللغة وبيان إن تجر يقبل كل تفسير وتأويل ومن أمثال هؤلاء الذين دعوا إلى إلغاء العلل وكثرة التأويلات في النحو ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة "حيث قال تحت عنوان الدعوة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث قال :" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث

وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ليقل حكمه إلى غيره .." [116] .

كيف يربط الكلام المتواتر عن البشر بنص شرعي مقدس لا يخضع للنقاش لأنه معلوم أنه حق لا جدال فيه ، في الكلام المتواتر إذا سئل السائل عن علة رفع أي مرفوع فيجب أن يرد عليه لكي يدرك أن النحاة لم يكونوا قاصرين بل وضعوا لكل علة معلولاً ولكل سبب مسبباً بل هذا المرفوع في حد ذاته قد يحتمل الرفع وغير الرفع .

من هنا يمكننا القول أن كثرة التأويلات والتفسيرات إنما هي دليل على سعة التفكير النحوي ووضعت لتناسب مختلف العقول ولا يمكن أن ندعو لإلغائها بل ربما نجعلها مقتصرة على فئة معينة متخصصة يمكنها استيعاب كل تلك الآراء والاحتمالات التي لا حصر لها ، وتبسيطها في باقي المراحل الأخرى تبسيطها لا إلغاءها لأن الذين وضعوا تلك التأويلات هم أنفسهم واضعو النحو العربي فكيف يحق لن نحن الغاءها .

ومن جهة أخرى تظهر دعوى ثانية لإلغاء الاعراب التقديري والمحلي وذلك من د- شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو" الذي قال فيه : " فلا داعي لأن يقال في مثل "جاء الفتى" الفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولا في مثل "جاء القاضي" القاضي فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل بل يكتفي في مثل الفتى والقاضي بأن كلا منهما فاعل فحسب .." [117] هذا الإعراب فاعل فحسب يمكن أن يعربه الشخص العادي بمجرد أن يدرك أن الذي جاء هو الفتى أو القاضي أو النحوي إذا سئل عن إعراب هذه الكلمة فيجب أن يعربها بالتفصيل كي يضع السائل ويجعله يدرك أن النحاة قد ألموا بكل ما يعترضهم من علل والتأويلات.

فكل ما وضعه النحاة من العلل كان متسقا ومترابطا كل علة جاءت في موضعها ومن ذلك جعلهم للمضمرات أحكاما خاصة بها فقدروا في كثير من المواضع أفعالا وأوصافا وأخبارا مضمرة وذلك دلالة على اتساق الكلام فجعلوه ظاهرا أو مضمرا لكي لا يحس السامع بوجود خلل في الكلام .

فجاء في معاني القرآن في قوله تعالى :- ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُم﴾ [118] .

قول الفراء المعنى والله أعلم وقد متم ولولا إضمار قد لم يجر مثله في الكلام ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف :- ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[119] المعنى والله أعلم "فقد كذبت " [120] يظهر من كلام الفراء أن في الكلام تقدير حول مضمر فأضمرت "قد" ليكون الكلام متناسقا في المعنى ، إذا فالنحاة وضعوا هذه المضمرات لكي لا يقع خلل في معنى الكلام .

من خلال ما سبق اتضح أن هناك علاقة بين الإعراب والمعنى هذه العلاقة تحددها التراكيب النحوية المتعددة التي تترك أثرا ظاهرا على المعنى ، ومن خلال اطلاعي على كتاب التسهيل في جانبه النحوي اتضح لي أن ابن جزي لم يهمل هذه القضية هو الآخر ولقد صرح بنفسه بذلك في مقدمة كتابه حيث قال :" وقد ذكرنا في هذا الكتاب من إعراب القرآن ما يحتاج إليه من المشكل والمختلف أو ما يفيد فهم المعنى أو ما يختلف المعنى باختلافه" [120] .

مصادر البحث وهوامشه :

1) محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد ابن جزي الكلبي الغرناطي الأندلسي المالكي ، ولد ابن جزي سنة 693هـ وقتل شهيدا وهو يحرض الناس على الجهاد في طريف سنة 741هـ .

2) التسهيل 3/.1 ابن جزي ،ط/دار الكتاب العربي بيروت –ت–ط/1983 ط–4 .

3) انظر التسهيل لعلوم التنزيل 34/1 ، 35 ، ،91 .

4) انظر التسهيل 1 /156.

5) سورة البقرة الآية 135 .

6) التسهيل61/1 .

7) الكتاب لسيبويه 257/1تح– عبد السلام هارون .

8) سورة آل عمران الآية 143 .

9) التسهيل 119/1 انظر الكتاب3/127 .

10) سورة آل عمران الآية 26 .

11) التسهيل 103/1 ،/ معاني القرآن للزجاج1/379 .

12) التسهيل 103/1 وانظر الكتاب 196/2 .

13) سورة البقرة الآية 89 .

14) التسهيل 53/1 انظر تفسير القرطبي 27/2الجامع لاحكام القرآن ، دار الكتب ، القاهرة 1945 .

15) سورة البقرة الآية 100 .

16) تفسير القرطبي2/39 .

17) التسهيل55/1 .

18) سورة النساء الآية 170 .

19)التسهيل 156/1 ، معاني القرآن للفراء259/1 دار السرور – بيروت – لبنان ، تح : أحمد يوسف نجاحي .

20) سورة القلم الآية 19 .

21) التسهيل 139/4 معاني الفراء 175/3 .

22) سورة البقرة الآية 89 .

23) التسهيل53/1 .

24) سورة البقرة الآية 89 .

25) التسهيل 53/1 مابين المعكوفتين كلما أثبتت خطأ في التسهيل وجاءت على الشكل التالي :– "الكاسي" و"اشتراكهم" انظر تفسير القرطبي 28/2.

26) سورة البقرة الآية 89.

27) التسهيل 53/1 ، وجاء في تفسير القرطبي 28/2 ذكره لهذا الرأي ، حيث نسب الاحتمال الأخير إلى الفراء والكسائي.

28) سورة البقرة الآية 232 .

29) التسهيل 84/1 ، وانظر تفسير القرطبي 174/3.

30) عده شوقي ضيف في المدارس النحوية من رجال المدرسة البغدادية /283 دار المعارف بمصر1968.

31) سورة البقرة الآية 232 .

32) التسهيل 86/1 انظر الكشاف ، الزمخشري 366/1.

33) سورة البقرة.

34) التسهيل 69/1 .

35) سورة آل عمران الآية 1.

36) التسهيل 99/1.

37) التسهيل 66/1.

38) سورة النساء 157.

39) التسهيل 166/1.

40) السابق167/1.

41)سورة المائدة الآية717.

42) التسهيل 183/1 ، 184.

43) التسهيل 7/1.

44) هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم (70-169هـ) أحد القراء السبعة المشهورين رويت عنه رواية قالون وورش.

45) انظر التسهيل 7/1.

46) انظر حجة القراءات ، أبو زرعه ص 11.

47) سورة آل عمران الآية 71.

48) سورة البقرة الآية 231.

49) سورة البقرة الآية 36.

50) سورة البقرة.

51) سورة آل عمران الآية 79.

52) التسهيل 111/1.

53) ولقد اتفق معه : أبو زرعة في حجة القراءات 168 ، والطبرسي في مجمع البيان 465/3.

54) انظر إملاء ما من الرحمن 141/1 ،ابوجعفر النحاس 391/1.

55) سورة البقرة الآية 231.

56) التسهيل في علوم التنزيل ، ابن جزي الكلبي ، 84/1.

57) انظر إملاء ما من به الرحمن ، 97/1 ، 98 حجة القراءات 136 ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ، القيسي 296/1 ، تفسير القرطبي 167/3.

58) انظر المحتسب ابن جني 148/1 ، 149.

59) انظر إعراب النحاس 316/1 ، 317 حيث بين أن قراءة الفتح هي حقيقة تناسب المعنى هو النهي ... انظر مجمع البيان ، الطبرسي 333/2 ، وأورد علة لتخفيف الراء وتسهيلها وذلك سماعا على بعض الأقوال كما مثل لها في كتابه فتكون الراء حذفت تخفيفا في "تضار".

60) الاختلاس : هو الإسراع في الحركة يظن السامع فيها ان الحركة قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع انظر التحديد في الإتقان والتجويد ، الدائي /97 ،98..

61) الكشاف 37/1.

62) سورة البقرة الآية 36.

63) سورة البقرة الآية 238.

64) سورة البقرة الآية 36.

65) التسهيل ، ابن جزي 45/1.

66) جاء في حجة القراءات لأبي زرعة التعبير بلفظ "البقية" في قراءة الرفع.

67) انظر إملاء ما من به الرحمن 31/1 ، مجمع البيان ، الطبرسي 88/1 ، التحرير والتنوير ، ابن عاشور 939/1.

68) انظر إبراز المعاني ، أبوشامة الدمشقي/323 ، حجة القراءات/94 ، 95.

69) معاني القرآن ، الفراء 28/1.

70) قال القيسي في الكشف عن وجوه القراءات 236/1 ، "وأيضا لما كان الله جل ذكره ، من أجل الكلمات تاب الله عليه ، بتوفيقه إياه لقوله لها ، كانت هي التي أنقذته ، ويسرت له التوبة من الله ، فهي الفاعلة وهو المستفيد لها .

71) سورة البقرة الآية 238.

72) التسهيل 86/1.

73) حجة القراءات 138 ، زاد المنير في علم التفسير ، الجوزي 285/1 ، 286 ، إملاء ما من به الرحمن 101/1 ، النشر في القراءات العشر ، الجزري433/2 ، تفسير النسفي 122/1 ، الكشاف 284/1 ، مجمع الطبرسي 344/2.

74) جاء في تفسير التحرير والتنوير قول ابن عاشور 472/2 : برفع وصية على الابتداء ، محولا من المفعول المطلق ، وأصله وصيه بدلا من فعله ، فحول إلى الرفع لقصد الدوام كقولهم : حمد وشكر ...

75) تفسير القرطبي 227/3 ، البحر المحيط ، أبو حيان 12 /245 .

76) الكشف عن وجوه القراءات ، 299/1 .

77) قرأها بهذه الصيغة البقية .

78) قرأها بصيغة "قاتل " ابن عمر والكوفيون .

79) التسهيل 119/1.

80) انظر التذكرة في القراءات ، ابن غلبون 362/2 ، الكشف عن وجوه القراءات قال فيه القيسي 359/1 ،360 : "يكون (معه ربيون) ابتداء وخبر ، وترفع (ربيون بالظرف) والجملة صفة لنبي ، ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من المضمر في (قاتل) والهاء في (معه) تعود على المضمر..." .

81) حجة القراءات /175 ، 176.

82) سورة المائدة الآية 27.

83) التسهيل 173/1.

84) انظر تفسير النسفي 279/1 حيث اتفق مع ابن جزي وأضاف العطف بالنصب على اسم "إن" وبالرفع على محل " إن واسمها" وعلى الضمير المجرور للفصل ، وجاء في الإملاء 213/1 إضافة وجه العطف على محل " إن واسمها" انظر الكشاف 605/1.

85) انظر إعراب النحاس 15/2 ، تفسير القرطبي 128/6 ، مجمع الطبرسي 181/6 ، فلقد قدر هؤلاء جميعا وجه الرفع في العطف على محل " إن واسمها" ولم يقدروا وجه الاستئناف والابتداء.

86) سورة المائدة الآية 43 .

87) التسهيل 177/1.

88) معاني الأخفش 281/1 ، إعراب النحاس 20/2 ، التبيان 438/1 ، زاد المنبر 357/2 ، الدر المصون 267/9.

89) مجمع الطبرسي 193/6.

90) معاني القرآن للفراء 309/1.

91) سورة البقرة .

92) سورة البقرة.

93) التسهيل 54/1.

94) انظر حاشية الصاوي 43/1 ، تفسير التحرير والتنوير 617/1 ، التبيان 97/1 ، والإملاء 53/1 ، الكشاف 298/1 ، مجمع الطبرسي 165/1 ، الإعراب في القرآن الكريم ، لسميح عاطف /623.

95) التسهيل 38/1.

96) تفسير القرطبي 211/1 ، 212 ، مجمع الطبرسي 54/1 أورد وجه الزيادة في إعراب القرآن ، سميح عاطف الزين/434 أورد وجه الزيادة .

97) تفسير التحرير والتنوير 304/1.

(98) البيان 32/1.

99) انظر الجواز النحوي .

101) التسهيل 35/1.

102) جاء عن العكبري في التبيان 10/1 إن "ألم" مجرورة على القسم وحرف الميم محذوف وبقي عمله بعد الحذف ، أما وجه النصب لها على تقدير حذف القسم كما تقول " الله لأفعلن" وفي بقية الوجوه لم يختلف عن ابن جزي ، تفسير البيضاوي 15/1 قال إن جعلتها أسماء سور كان لها حظ من الإعراب ولم يختلف عن العكبري في التقدير ، الطبرسي 34/1.

103) البحر المحيط ، أبوحيان 32/1.

104) وذلك إن "ألم" ونظيرها في القرآن إن كانت بمعنى أسماء للسور كان لها محل من الإعراب ، وإن كانت مقسما بها على شيء ما كانت أما منصوبة أو مجرورة ، أما إذا كانت بعض الكلمات أو أصوات نزلت منزلة حروف المعجم ولم يكن لها محل من الإعراب .

105) إعراب النحاس 77/1.

106) انظر تفسير القرطبي 156/1 ، 157.

107) سورة البقرة.

108) التسهيل 36/1.

109) انظر إعراب النحاس 181/1 ، الكشاف 123/1 ، حاشية الصاوي 6/1 ، تفسير البيضاوي 17/1 ، تفسير القرطبي 162/1 ، التبيان 16/1 ، 17 الإعراب في القرآن الكريم ، سميح عاطف الزين 123 ، ولقد أضاف كل هؤلاء النحاة تقديرا آخر لوجه الرفع وذلك على أن الذين مبتدأ لخبر " أولئك على هدى من ربهم".

110) سورة البقرة.

111) التسهيل 42/1.

112) انظر إعراب النحاس 204/1 ، العكبري في الإملاء 26/1.

113) تفسير القرطبي 244/1 ، تفسير مجمع الطبرسي 66/1 ، 67 ، إعراب الدرويش 69/1.

114) الخصائص ابن جني 35/1.

115) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى ، 535.
116) الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي 130.
117) تجديد النحو ، شوقي ضيف 36
118) سورة البقرة الآية 176 .
119) سورة يوسف الآية 25 .
120) معاني القرآن ، الفراء 24/1.
121) التسهيل ، ابن جزي 8/1.